

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

JUN 04 1992

LIBRARY + DOCUMENT SECTION



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/ENV/1992/8
١٥ أيار/مايو ١٩٩٢
٢٠٢ ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة البيئة والمستوطنات البشرية

تقرير مهمة استشارية

تقييم المردود الاقتصادي والاجتماعي
للتدهور البيئي الناجم عن حرب الكويت

دولة الكويت

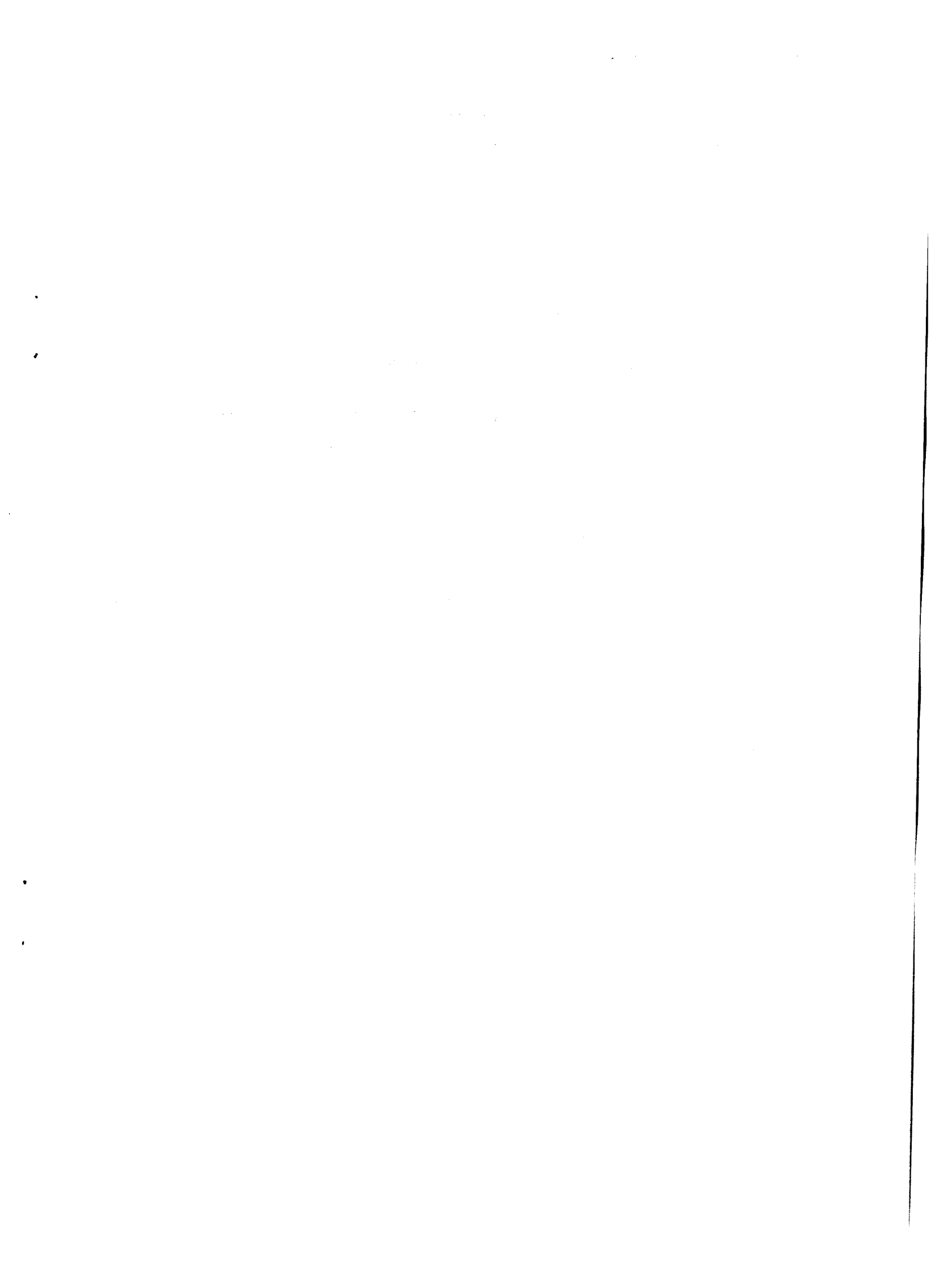
(خلال الفترة من ١٠-١٣ ايار/مايو ١٩٩٢)

إعداد

احمد حمزة

المستشار الاقليمي للبيئة

(١) الآراء الواردة في هذا التقرير تُعبّر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.



المحتويات

- ١ - ملخص تنفيذي
- ٢ - المقدمة
- ٣ - خطة العمل المشتركة لمنظمات الامم المتحدة
- ٥ - عناصر تقييم المردود الاقتصادي للمشاكل البيئية
الناجمة عن حرب الكويت
- ١٥ - اقتراح مشروع مشترك لتقييم المردود الاقتصادي ...
والاجتماعي للتدهور البيئي
- ١٩ - ملحق (١) الزيارات الميدانية لمواقع التدمير ...
- ٢٢ - ملحق (٢) مقابلات المسؤولين
- ٢٣ - مراجع

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is essential for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part of the document outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It highlights the need for consistent data collection procedures and the use of advanced analytical techniques to derive meaningful insights from the data.

3. The third part of the document focuses on the role of technology in data management and analysis. It discusses how modern software solutions can streamline data collection, storage, and processing, thereby improving efficiency and accuracy.

4. The fourth part of the document addresses the challenges associated with data management, such as data quality, security, and privacy. It provides strategies to mitigate these risks and ensure that the data remains reliable and secure throughout its lifecycle.

5. The fifth part of the document concludes by summarizing the key findings and recommendations. It stresses the importance of a data-driven approach in decision-making and the need for continuous monitoring and improvement of the data management process.

ملخص تنفيذى

أدت حرب الكويت الى تدهور الاوضاع البيئية واعاقة برامج التنمية وانهييار مرافق الخدمات العامة فى شتى انحاء البلاد وقد نجم عن ذلك مخاطر صحية وبيئية مباشرة فى المدى القصير (٣ - ٥ سنوات) بالاضافة للتأثير التراكمى للتلوث والتدهور البيئى فى المدى البعيد (٢٥ سنة). وقد ادى اندلاع الحرائق فى ابار النفط والسكب المتعمد للنفط فى مياه الخليج الى انتشار تلوث الهواء والبقع النفطية من المياه الاقليمية لدولة الكويت الى منطقة الخليج وبعض المناطق المجاورة كما تلوثت التربة فى المناطق المتاخمة لحقول النفط، وقد ادت الجهود الدولية المكثفة الى اطفاء حرائق النفط وتبعها تنفيذ العديد من الخطط لازالة البقع النفطية والتخلص من تأثيرات التلوث واعادة تأهيل المرافق العامة ومن ناحية اخرى فقد اولت العديد من الهيئات الدولية والحكومات عناية خاصة برصد الاثار البيئية للتلوث فى مياه الخليج والغلاف الجوى والارض والنفايات الخطرة وتقييم المخاطر الصحية والنفسية الحاده والمزمنة الناجمه عن اندلاع الحرب وتدهور الاحوال المعيشية والبيئية للمواطنين.

وعلى الرغم من توافر الدراسات والبيانات الدقيقة عن الخسائر المباشرة الناجمة عن العمليات العسكرية فى مجالات النفط والبنية الاساسية والانتاج وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والمرافق الا ان الافتقاد الى وجود منهجية محدده لتقييم المردود الاقتصادى للتدهور البيئى وما افرزه من اثار سلبية على الصحة العامة ومقومات البيئة قد ادى الى عدم وجود تحديد دقيق للكلفة الفعلية للخسائر غير المباشرة مثل تدهور الاوضاع الصحية والنفسية للمواطنين وانهييار النظم الايكولوجية وتلوث المصادر الطبيعية. ويشير هذا التقرير المبدئى الى اهمية تقييم المردود الاقتصادى والاجتماعى للتدهور البيئى فى اطار برنامج مرحلى بالتنسيق مع خطة العمل المشتركه والتى تظلم تنفيذها حاليا المنظمات المتخصصة للامم المتحده لتقييم الاثار البيئية للحرب ويشمل البرنامج ثلاث مراحل :

لولا: - مرحلة تمهيدية لاعداد منهجية للتقييم الاقتصادى.

ثانياً: - اعداد التقييم الفعلى لكلفة الخسائر البيئية فى ضوء البيانات والدراسات التى تقوم بها المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية لرصد التغيرات البيئية والصحية فى الكويت.

شالشا: اعداد مردود اقتصادى واجتماعى متكامل لكل من اشار التدهور البيئى المباشر فى المدى القصير وتوقعات التأثيرات البيئية التراكمية فى المدى البعيد. ويقترح ان يتم تنفيذ المرحلة التمهيدية (اعداد منهجية التقييم) بواسطة فريق عمل مشترك من خبراء الاسكوا والخبراء المعنيين فى الكويت والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

المقدمة

على الرغم من الخسائر الاقتصادية الجسيمة التى تكبدتها الكويت نتيجة للعمليات العسكرية فى فترة الحرب والتى تمثلت فى اشعال الحرائق فى اغلب ابار النفط العاملة وتدمير منشآت التكرير والانتاج الصناعى وتخريب المنشآت الحكومية والاهلية وضياع معظم المعدات والتجهيزات وتخريب المرافق ومعدات الخدمات والاضرار الفادحة التى لحقت بالقطاع التجارى فان تقدير هذه الخسائر وحساب قيمتها المادية يمكن ترجمته بوسائل حسابية الى قيم نقدية.

الا ان التدمير البيئى وامتداد تأثيره التراكمى فى المدى البعيد وتدهور الاوضاع الصحية والاجتماعية للمواطنين واستنزاف التراث الثقافى والحضارى والتغيرات السلبية فى السلوك الاجتماعى والفردى بالاضافة الى الاضرار التى لحقت بالنظم الايكولوجية ومصادر الثروه الطبيعية يعتبر من الامور التى يصعب فيها تقدير الخسائر بوسائل مادية مباشرة نظر لما تمثله من قيم انسانية وحضارية لا تخضع للتقدير المادى فى معظم الاموال بالاضافة الى صعوبة التنبؤ بتأثيراتها فى المدى الطويل ولاستحالة اعادة تأهيلها فى بعض الاحيان.

وقد قدرت بعثة الامم المتحده (تقرير رقم DP/1157-40829 سبتمبر ١٩٩١) الاضرار المادية التى لحقت بالهياكل الاساسية للكويت فى الفتره من ١٢ اغسطس ١٩٩٠ الى ٢٦ فبراير ١٩٩١ على النحو التالى : توقف الانشطة الاقتصادية ١٠ بليون دولار تأهيل ابار النفط ومعامل التكرير وصناعة البتروكيماويات ٦ بليون دولار وخدمات الاعلام ١,٥ بليون دولار خسائر قطاع الاسكان ٢,٥ بليون دو لاروخسائر القطاع المصرفى والخدمات العامة ٢ بليون دو لاروقد اضاف التقرير "ان الخسائر الناجمة عن انحطاط المرافق والخدمات الصحية وضياع سنه دراسية وتدهور البيئته يعتبر من الامور التى يصعب تقييمها بارقام والتى ستستمر المعاناه من اثارها على مدى الاجيال القادمة."

وبناء على طلب حكومة الكويت الاستفاده من امكانيات الاسكوا
"الدراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التأثيرات
 البيئية لحرب الكويت" فقد تمت هذه المهمة الاستشارية فى الفتره (١٠ -
 ١٣ مايو ١٩٩٢) وتحددت اهدافها فيما يلى :

١ - تحديد ابعاد مشكلة التدهور البيئى وعناصرها وانعكاسات الحرب
 على البيئة واوضاع الصحة العامة والظروف الاجتماعية من خلال البيانات
 والتقارير الرسمية المتاحة والزيارات الميدانية .

٢ - تحديد اولى لمجالات دراسات التقييم الاقتصادى والاجتماعى للتدهور
 البيئى وما نجم عنه من مخاطر صحية وتهديد للنظم الايكولوجية .

٣ - اقتراح اطار خطة عمل مشتركة لدراسة عن المردود الاقتصادى
 للتدهور البيئى بالتعاون بين الاسكوا وادارة حماية البيئة بالكويت
 والاستعانة بنتائج دراسات خطة العمل المشتركة لمنظمات الامم المتحده
 المتخصصة وبرنامج اعاده تأهيل البيئة فى منطقة الخليج مع دراسة
 امكانية اعداد خطة منهجية لتقييم المردود الاقتصادى للتدهور البيئى
 الناجم عن النزاعات المسلحة .

خطة العمل المشتركة لمنظمات الامم المتحده لتقييم الاثار البيئية لحرب الكويت

اعتمدت خطة العمل المشتركة فى مارس ١٩٩١ ويتم تمويلها
 بمساهمات من دول الخليج بالاضافة الى حكومات اليابان والنرويج
 وهولندا وبرنامج الامم المتحده للتنمية . وتنقسم خطة العمل الى ثلاث
 مراحل :

- ١ - المسح البيئى :
 - البيئة البحرية (المخاطر. المناطق المهدده. المصادر
 الاكثر تعرضا. مصير الملوثات)
 - الهواء (مصادر التلوث. المناطق الاكثر حساسية. المصادر
 الطبيعية المهدده)
 - التربة (المخاطر. المناطق المهدده. وسائل التخلص)
 - النفايات الخطرة (نوعية النفايات. اماكن تواجدها.
 المخاطر البيئية)
- ٢ - تقييم الاثار البيئية والصحية والتأثيرات التراكمية .
- ٣ - تنفيذ خطة العمل (درء المخاطر. التأهيل البيئى. حماية المصادر .

وتشارك المنظمات التالية فى تنفيذ خطة العمل :

المنظمات المشاركة	المجال
	- البيئة البحرية والمناطق الساحلية :
IMO	* خطة طوارئ الانسكاب
IOC/IAEA	* رصد التلوث بالنفط ونوعية المياه
IOC/ROPME	* الدراسات البحرية
IUCN/WWF	* الدراسات الايكولوجية فى المناطق الساحلية
IUCN/FAO/IOC	* الاحياء البحرية
UNCHS	* البيئة الاساسية فى المناطق الساحلية
ROPME/VNEP	* الاستشعار ن بعد/قاعدة المعلومات
	- الهواء :
WMO/WHO	* نوعية الهواء والتأثير على الصحة العامة
IOC	* النقل من الهواء لمياه الخليج
WMO	* الارصاد الجوية والانتقال طويل المدى للملوثات
	* التربة
FAO/IOC	* الزراعة والتربة الغذاء
UNEP (ROWA)	* التصحر
WHO	* مياه الشرب وصحة الغذاء
UNCHS	* المستوطنات البشرية
	- النفايات الخطرة :
UNIDO/WHO	* تقييم خسائر الصناعات ومخاطر النفايات
UNEP (IEO)	* الامن الصناعى

ويوجد حاليا فريق من الخبراء (البيئة البحرية. تلوث الهواء. الاستشعار عن بعد) فى المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ROPME وقد قامت المنظمات المتخصصة التابعة للامم المتحدة والمشاركة فى خطة العمل بارسال ٢٥ خبيرا فى المجالات المختلفة فى اطار خطة العمل وقد تم بالفعل اعداد قاعدته المعلومات وتزويدها بالمعلومات المتوفرة من الدراسات وبرامج الرصد وتقارير الخبراء ويجرى تحديث هذه المعلومات باستمرار.

هذا وقد قام برنامج الامم المتحدة للبيئة باعداد دراسة شاملة عن مشروعات اعادة تأهيل البيئة فى منطقة الخليج وتشمل ٣٥ مشروعا فى مجالات البيئة البحرية والجو والارض ومشروعات تكميلية تقدر كلفتها الاجمالية بمبلغ ١٢١ مليون دولار (مرفق معه الخطة الشاملة لاعادة

تأهيل البيئة).

ويتضح من خطة العمل المشتركة للمنظمات المتخصصة للامم المتحدة وخطة اعادة تأهيل البيئة فى منطقة الخليج افتقادهما الى التقييم الاقتصادى والاجتماعى للاثار البيئية لحرب الكويت. وعلى الرغم من اهمية دور الاسكوا فى اعداد وتقييم المردود الاقتصادى والاجتماعى فى اعقاب الحرب وتأثيره على الدول الاعضاء فقد حالت ظروف طارئة دون المشاركة الفعالة للاسكوا فى خطة العمل المشتركة فى مرحلتها الاولى ونرى امكانية مشاركة الاسكوا فى المراحل اللاحقة للاعتبارات التالية :

١ - اضطلاع الاسكوا حاليا بدراسات وخدمات استشارية فى طار برنامج عملها فى مجالات تخصصية تتصل مباشرة بعناصر خطة العمل الشاملة لاعادة تأهيل البيئة فى منطقة الخليج (البيئة والزراعة ومصادر المياه والطاقة والسكان والصناعة).

٢ - توافر معلومات اساسية فى قاعدة المعلومات بالمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ومن مصادر اخرى يمكن الاسترشاد بها فى اعداد تقييم المردود الاقتصادى والاجتماعى للاثار البيئية لحرب الخليج.

٣ - اهتمام حكومة الكويت بموضوع تقييم المردود الاقتصادى للتدهور البيئى الناجم عن الحرب وطلب المساعده الفنية من الاسكوا فى اعداد خطة منهجية لتقييم المردود الاقتصادى فى المدى القصير والبعيد فى ضوء البيانات التى يتم رصدها باستمرار عن التغيرات فى العناصر البيئية الرئيسية (خطاب ادارة حماية البيئة فى ١٩٩٢/٤/٢).

عناصر تقييم المردود الاقتصادى للمشاكل البيئية الناجمة عن حرب الكويت

١ - تلوث التربة

- ادى تدفق النفط غير المحكوم نتيجة لتدمير الابار وتسرب النفط اثناء اطفاء الابار بالاضافة لاستخدام حفر دفاعية ملئت بالنفط الخام اثناء الحرب الى تكون برك فى شمال وجنوب مدينة الكويت تحتوى على ما يقرب من ٢٥ - ٣٥ مليون برميل نفط.

- ادت التحركات العسكرية المكثفه فى المناطق الصحراوية وانشاء سدود ترابية للدفاع الى تغيير طبيعة التربة وزياده تعرضها للانجراف ومخاطر

التصحّر .

- ادى تساقط القطران وذرات الدخان وقطرات النفط غير المحترق بالإضافة الى تزايد تركيز الغازات الملوثة فى الجو (اكاسيد النيتروجين وثانى اكسيد الكربون والاوزون) الى وجود ظروف مناخية مناوئة للحياه النباتية .

- تقدر كمية المياه المالحة التى استخدمت فى عملية اطفاء الابار بحوالى ١,٥ بليون جالون ويؤدى تبخر هذه المياه الى تزايد ملوحة التربة .

- ادى تدمير المزارع فى منطقة الوفرة والمطلاع نتيجة للعمليات العسكرية وتوقف الرى بالمياه الجوفية العميقة نتيجة لانقطاع التيار الكهربائى ونزوح العمالة الزراعيه ادى ذلك الى تدهور التربة وانخفاض انتاجيتها بشكل قد يصعب معه الاستفاده بها فى المستقبل القريب .

- للقضاء على مشاكل البرك النفطية فانه يجرى حالياً تجميع المياه الملوثة فى برك كبيره تسحب منها المياه وتعالج لفصل النفط على ان يتم التخلص من النفط المتبقى بالتحليل البكتيرى او بوسائل كيميائية .

عناصر الدراسة الاقتصادية المقترحة

- تقدير المردود الاقتصادى الناجم عن تدهور التربة وتغير التركيبة النباتية وزيادة الانجراف والتصحّر .

- تقدير التكاليف المتوقعه للتخلص من البرك النفطية والملوحه .

- تقدير كلفة اعاده تأهيل التربة للزراعه وتعزيز النظم الايكولوجية للمحميات الطبيعية .

٢ - تدهور الاوضاع الصحية

- ان تدهور الاوضاع البيئية (تلوث الهواء . توقف خدمات المياه والمجارى وجمع القمامة ...الخ) وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية (الخدمات العلاجية والوقائية) اثناء فترة الحرب وما بعدها قد ادى

الى اشار صحية سلبية يمكن ايجازها فيما يلى :

* اشار قصيرة الامد (حاده) تزايد الحالات المرضية المرتبطة بالتلوث مثل امراض الجهاز التنفسى والهضمى والقلب والامراض الجلدية .

* اشار طويلة الامد (تراكمية) مثل امراض السرطان والتغيرات الجينية والامراض المستعصية .

الاشار القصيرة الامد

- تشير النتائج الاولى للدراسات الوبائية الى تزايد حالات امراض الجهاز التنفسى والحساسية بين المراجعين لغرف الطوارى بمستشفى العدان الذى يخدم المناطق القريبة من حقول النفط بمنطقتى الاحمدى والبرقان وتشير الدلالات الاحصائية على وجود علاقة موجبه بين تزايد تركيز اكاسيد النيتروجين والاوزون والجسيمات الدقيقة وحالات حساسية الجهاز التنفسى المعالجة فى وحدات الطوارىء الطبية . كما تم تعميم دراسة عن المصابين بالربو الشعبى للمترددين على مركز الحساسية بمستشفى الصباح فتعتمد على اجراء فحص كفاءة الرئتين وتسجيل التغيرات فى الاعراض المرضية يوميا .

- اشارت بعض دراسات المسح الطبى تزايد حالات امراض الجهاز الهضمى وامراض القلب وضغط الدم فى الفتره التالية لنشوب القتال وقد ادى التغير السريع فى التركيبة السكانية (الهجره والعوده) الى صعوبة الوصول الى نتائج محدده فى هذا المجال .

الاشار البعيدة الامد

- تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووكالة حماية البيئة الامريكية وجامعة هارفرد وغيرها من الجهات بدراسة عن التعرض الشخصى للترتبه القابلة للاستنشاق سوف تستخدم النتائج لتقييم الاشار قصيرة الامد ورصد احتمالات تزايد الامراض المزمنة نتيجة للتعرض التراكمى لاشار المواد الملوثة فى البيئة . كما تم تصميم دراسة سوف يتم فيها متابعة الحالة الصحية لعدد ١٦٠٠ اسره من المقيمين فى المناطق الجنوبية القريبة من الابار وعينه من ٤٠٠ اسره من المقيمين فى المنطقة الشمالية تتضمن قياس كفاءة الرئتين وسوف تستمر لفترة ٢٥ - ٣٠ سنه .

تقييم المردود الاقتصادي لتدهور الاوضاع الصحية

- على الرغم من صعوبة تقييم المردود البيئي الاقتصادي لصحة الانسان الا انه يمكن الاسترشاد بتكاليف الرعاية الصحية لنوعيات مختلفة من الامراض المزمنة والعارضة (الرعاية الطبية - متوسط الإقامة في المستشفيات - تكاليف الدواء - فقد انتاجية المصابين الخ).

- بالنسبة لحالات الوفاة والاعاقة نتيجة للامراض او لمخاطر الحرب (الوفاه في العمليات العسكرية او انفجار الألغام) فانه يمكن الاستعانة بتقديرات التأمين الاكتواري لتقييم خساره نتيجة للاصابات المسببه للوفاه او الاعاقة الدائمة والمؤقتة.

- ادت العمليات الحربية الى التأثير على خدمات المرافق العامة (الصرف الصحى - جمع القمامة - النظافة العامة - الرقابة على الهواء) ويؤدى ذلك الى التأثير بصورة مباشرة وغير مباشرة على الظروف الصحية للمواطنين وامكانية تعرضهم لبعض الامراض الوبائية ومن الضروري ادماج تأثير تدنى الخدمات العامة على التكلفة الفعلية لخدمات الصحة العامة.

٣ - الصحة النفسية والاجتماعية

- من المنطقى ان الظروف القهرية التى تعرض لها المواطنون داخل الكويت والاضاع غير المستقره للمواطنين بالخارج قد ادت الى نشوء اوضاع جبرية نتيجة لانقطاع العلاقات الاسرية والهجرة الاجبارية للمواطنين وتزايد القلق والتأثير السلبى على العلاقات الاجتماعية للمواطنين.

- تشير نتائج الدراسات الى معاناة اسرى الحرب من الامراض العصبية والاكتئاب والانسحاب الاجتماعى ويجرى حالياً رصد اضطرابات سلوك الاطفال للمقيمين والمهاجرين اثناء الحرب بالاضافة الى التغيرات الناجمة عن استشهاد او فقد افراد الاسره الواحد.

- ان الطبيعة المعقدة للامراض النفسية تستلزم رعاية نفسية مستمرة لمد طويل ولا تتحقق حالات البراء الكلى الا بنسب ضئيله.

المردود الاقتصادي والاجتماعى

- يعتبر تقييم المردود الاقتصادي للأمراض النفسية الناجمة عن الحرب من الأمور الصعبة ويمكن في هذا المجال الاسترشاد بآليات ومؤشرات عامة مثل كلفة الإقامة بالمستشفيات النفسية وكلفة الرعاية الطبية والاجتماعية ودراسات المردود الاقتصادي نتيجة للانهيان أو الاضطراب الاسرى.

٤ - تلوث البيئة البحرية ومصادر المياه

- تعرضت النظم الايكولوجية الحساسة (المسطحات الرسوبية والمستنقعات الملحية والشعب المرجانية والاعشاب والمنجروف) الى ظروف بيئية ضاغطة نتيجة لانسكاب النفط والعمليات العسكرية البحرية والتسريب المتعمد من ناقلات النفط بهدف تأمين مواقع دفاعية وتقدر كميات النفط التي سكب في مياه الخليج بحوالي ٤ - ٦ مليون برميل.

- امتد التأثير المباشر للتلوث بالنفط في منطقة طولها ٧٥٠ كم من مياه الاحمدى في الكويت الى خليج البحرين وقطر وتركز التأثير في المنطقة الواقعة بين حدود الكويت ورأس على.

- انتشر التلوث في المنطقة الممتدة من الخافجى والمشعاب والصفانية والمثياف وجزر قاران وهارس وفودان والجرير السعودية وهى مناطق توالد الاحياء البحرية وامتد تأثير التلوث الى المنطقة الواقعة بين الصفانية والجبيل في السعودية حيث تتواجد غابات المنجروف ورغم ان السواحل الكويتية لم تتأثر بصورة مباشرة الا ان التأثير على الثروه السمكية والبيئة البحرية يشمل المنطقة بشكل عام.

- ادى شبات البقع النفطية نتيجة للملوحه العاليه لمياه الخليج اما لتوقف عمليات صيد الاسماك او الاقلال منها وقد لوحظ ارتفاع تركيز ملوثات الفوسفات والنترات والنيتريت والمواد العالقة في مياه الخليج كما ارتفعت تركيزات بعض المعادن الثقيلة مثل النحاس والحديد والرصاص ويعزى ذلك اما للتلوث المباشر نتيجة لانسكاب النفط او الزيادة تركيزها في الهواء وامكانية تلويثها لمياه الخليج في قترات هطول الامطار.

- تشير دراسات تحليل الطبقة الرسوبية لتزايد اثار المعادن الثقيلة وخصوصا تلك المرتبطة بالنفط مثل الرصاص والفانديوم كما تشير دراسات تركيز المعادن في الاسماك الى وجود تركيزات محسوسه منها في الانسجة .

- ادى تدمير محطات تنقية المجارى الى صرف مياه الصرف الصحى بدون معالجة الى الخليج فى الفتره التاليه للحرب وكذلك صرف مياه المنشآت الصناعيه فى جون الكويت حيث لا تتوفر الظروف المناسبه للاستيعاب الذاتى للنفايات فى المياه الساكنه .

- ادى تدهور نوعيه المياه الى حدوث اخطار مباشره على اجهزة المعالجه فى محطات التحليه واحتمال تأشير ذلك على نوعيه المياه المعالجه مما استدعى اللجوء الى اجراءات احتياطيه مكلفه للتأكد من مناسبه مياه المأخذ لظروف التشغيل الحساسه بمحطات التحليه .

- ادت العمليات الحربيه الى تدمير اسطول الصيد وتوقف الصيد نظرا لوجود بقايا الالغام فى المنطقه وهجرة العماله المتخصصه .

- يقوم حاليا فريق عمل من الباحثين الدوليين والمحليين بدراسه مكثفه لتقييم تلوث البيئه البحريه فى الخليج .

تقييم الاثار الاقتصاديه لتلوث البيئه البحريه ومصادر المياه

- تقييم المردود الاقتصادى نتيجة لتناقص الثروه السمكيه وايقاف عمليات الصيد .

- تقييم كلفه تدمير البيئه البحريه ويمكن الاسترشاد فى ذلك بدراسات التقييم للتعويضات نتيجة للخسائر البيئيه والايكولوجيه لانسكاب النفط من الناقلات (حادث الفلديز فى الاسكا) .

- تقييم التكاليف الفعلية للتخلص من البقع النفطية فى المياه الاقليميه .

- تقييم التكاليف الاضافيه لمعالجه المياه المستخدمه فى محطات التحليه لازالة الملوثات قبل الاستخدام فى وحدات التحليه .

٥ - اضرار مرافق الصرف الصحى والصناعى والنفايات الصلبه

- اولت حكومة الكويت اهتماما خاصا بمرافق الخدمات وتوفيرها للمواطنين فى فتره ما قبل الحرب فقد زودت الكويت بشبكة بلغ طولها ٤٧٥٠ كم من الخطوط الرئيسيه والفرعيه بالاضافه الى خطوط الضغط

العالي التي تغذيها ٥٧ محطة رفع فرعية و ١٧ محطة ضخ رئيسية وزودت محطات التنقية (العارضية ١٥٠,٠٠٠ متر مكعب/ى والجهاء ٦٥,٠٠٠ متر مكعب/ى الرقه ٨٥,٠٠٠ متر مكعب/ى) بالمعالجة الثانوية البيولوجية والمعالجة الثلاثية بالترشيح والكلوره لاتاحة استخدام المياه فى عمليات الري الزراعى والتشجير.

- تعرضت الشبكات ومحطات التنقية وأليات الصيانة الى الدمار والالتلاف نتيجة للعمليات العسكرية واختفاء معدات النقل واجهزة الرقابة والتحكم ومعدات المختبرات المعملية مما ادى الى انهيار تام فى مرافق الصرف الصحى وتوقفها تماما فى الفتره التاليه للحرب وقد اعيد تشغيل المحطات ويجرى العمل فى اصلاح الشبكات واستيراد مهمات الصيانة الا انه من الملاحظ انه بالرغم من الجهود المكثفه لاعادة التشغيل فان الوصول الى معدلات الاداء لفترة ما قبل الحرب تحتاج لفترة اخرى تتراوح بين ٣ - ٤ سنوات وتعانى محطة العارضية الآن من مشاكل التشغيل وعدم توافر الكلور مما ادى الى ايقاف كلورة المياه المعالجة وقد توقفت خطط التطوير والتوسعات نتيجة لتوجيه الجهود لاعادة تأهيل المرافق ولنقص استثمارات المرافق.

- تشرف بلدية الكويت على عمليات النظافة العامة وتسد عميات جمع القمامة الى شركات خاصة وفى فترة ما قبل الحرب بلغت طاقة جمع النفايات ٣٥٠٠ طن/ى وبلغت اليات جمع وضغط ونقل النفايات ومعدات مواقع الدفن الصحى حوالى ١٠٠٠ وحده الية وقدرت الخسائر نتيجة للالتلاف او الاختفاء باكثر من ٩٠% مما ادى لتدهور خدمات جمع النفايات واعتماد التجمعات السكانية على الجهود الذاتية لجمع وحرق النفايات فى الاحياء السكنية مما ضاعف من مشاكل التلوث البيئى. ويجرى حاليا بصفه تدريجية اعادة تأهيل المرافق واستيراد اليات جديده الا ان اوضاع النظافة العامة وتراكم بعض النفايات فى الاحياء السكنية حاليا يشير الى استمرار الصعوبات فى تقديم خدمات جمع القمامة فى المدى القريب ومن ناحية اخرى فقد اوقفت برامج ومشروعات الاستفادة من القمامة وأرجىء النظر فى مشروع استخدام القمامة فى تصنيع الاسمده العضوية.

- ادت العمليات العسكرية والقصف الجوى الى تخريب معظم وحدات معالجة المخلفات الصناعية فى منطقة الشعبية الصناعية كما اصيبت شبكات ومعدات الرقابة والرصد البيئى التابعة لادارة حماية البيئة ومركز حماية البيئة بمنطقة الشعبية الصناعية باضرار بالغة نتيجة للالتلاف المتعمد او اختفاء الاجهزة المتقدمة المستخدمة فى تحليل ملوشات

التلوث والمعامل المتنقلة لقياس نوعية الهواء والوحدات البحرية لرصد نوعية مياه الخليج وقد ادى ذلك الى توقف شبكات الرصد عن اداء مهام الرقابة البيئية وعدم كفاءة عمليات الرصد والانذار بمصادر التلوث مما شكل مخاطر اضافية بالنسبة للرقابة الصحية وحماية البيئة .

دراسات المردود الاقتصادى لتدهور المرافق البيئية

- تقييم الخسائر نتيجة لانخفاض كميات ونوعية المياه المعالجة والمستخدمه فى عمليات الري.
- تقييم كلفة تدهور نوعية مياه الخليج نتيجة لصرف المياه الملوثة من مصادر صناعية ومنزلية .
- دراسة المردود الاقتصادى لتوقف استخدام المناطق الساحلية فى اغراض الترويح .
- تقييم كلفة التدهور البيئى واوضاع الصحة العامة نتيجة لتوقف شبكات الصرف الصحى وتراكم النفايات وبرك المياه الملوثة فى بعض الاحياء السكنية .
- تقدير الخسائر الاقتصادية نتيجة لتوقف مشروع السماد العضوى وبرامج تدوير النفايات.
- دراسة المردود الاقتصادى للتخلص من النفايات الصناعية الخطرة بوسائل غير ملائمة بيئيا نظرا لتوقف برامج ادارة النفايات الخطرة .
- المردود الاقتصادى لتوقف برامج الرصد البيئى وعدم فعاليتها كأداة لمكافحة التلوث.

٦ - تدمير الاحياء السكنية والبنية الحضرية

- يقدر عدد الوحدات السكنية فى الكويت بحوالى ٢٩٠,٠٠٠ بين منزل خاص ووحده سكنية فى عمارات ويقع حوالى ٧٠% منها فى مدينة الكويت والباقي فى المحافظات الاخرى. وقد ادت العمليات الحربية واحتلال القوات العسكرية لبعض المناطق السكنية وانتشار النهب خصوصا فى الوحدات السكنية المغلقة الى خسائر متفاوتة تراوحت بين التدمير

الكامل وسرقة المحتويات فى اكثر من ٦٠% من الوحدات السكنية وقد شمل التدمير الاسواق التجارية والمحلات العامة ووحدات مرافق بلدية الكويت وقد انعكس ذلك فى تدهور المستوطنات البشرية وخصوصا فى مناطق الاسكان المتميز.

- ادى تدمير هذا القطاع الحيوى الى نقص خطير فى الوحدات السكنية والى اضطراب المواطنين للاقامة فى مساكن غير مناسبة نظرا للظروف الطارئة الناجمة عن الحرب وقد ادى ذلك الى التأثير على العلاقات الاجتماعية والاسرية والى زياده المعاناه نظرا لضيق الوحدات السكنية وعدم كفايتها وبالإضافة الى الخسائر المادية نتيجة لتدمير المحلات التجارية والاسواق العامة فقد ادى ذلك الى مضاعفة المعاناه وعدم تمكن المواطنين من الحصول على احتياجاتهم الاساسية بسهولة.

المردود الاقتصادى والاجتماعى لتدهور البنية الحضرية واوضاع الاسكان

- تقييم الكلفة الاقتصادية نتيجة لتدهور اوضاع السكان وتدهور العلاقات الاجتماعية .

- دراسة الضغوط الاجتماعية نتيجة لتغير التركيبة السكانية وصعوبة الحصول على الاحتياجات.

- تقييم انخفاض مستوى الاسكان على انتاجية العاملين.

٧ - اضرار مرافق الترويح والخدمات الترفيهية

- تعرض منتجى الخيران وفيلكه للتخريب التام واغراق معظم اليخوت والزوارق والمرافق فى الحوض البحرى وقد اصبحت مدرجات الاستاد الرياضى ومرافق مدينة الملاهى فى شمال العاصمة باضرار بالغة واختفت او اتلفت معظم مهمات الترويح الموجوده بالمدينة .

- يعتبر مشروع الواجه البحرية والممتد على شواطئ مدينة الكويت من المشروعات الرائدة لتوفير منتجعات سياحية ومرافق ترفيهية فى المنطقة الساحلية لخدمة المواطنين وقد بلغت الكلفة الاجمالية للمشروع ٢٢٥ مليون دولار. وقد اصاب المشروع باضرار بالغة منذ بداية الغزو المسلح لاستخدامه كمنطقة استحکامات عسكرية ولنشر الالغام والشراك المملوغة فيه وقد ادى ذلك بالإضافة الى تلوث المياه الساحلية الى تدمير المشروع وعدم صلاحية كل مناطقه لاغراض السياحه والترفيه .

- اصبحت النوادي الرياضية وعددها ١٧ ناديا اما بالدمار الكامل او التخريب بسبب استخدامها كثكنات عسكرية بالاضافة الى اختفاء المعدات الرياضية وقد حدثت ايضا اضرار بالغة فى دور السينما الثماني بالكويت ولحق الدمار بمجمع معرض الكويت الدولى ومرافق الترفيه الملحقة به .

- ادى انتشار الحرائق فى حقول النفط وتكون البرك النفطية فى مواقع عديدة من صحراء الكويت بالاضافة الى نشر الالغام والشراك فى مواقع الاستحكامات العسكرية فى الصحراء الى منع المواطنين من اقامة المخيمات فى فترة الربيع والتي تعتبر عادة متأمله لمواطنى الكويت.

- تعرضت المناطق الزراعيه فى العبدلى فى الشمال الشرقى والوفره فى الجنوب الى اضرار بالغة لهجرة المزارعين وتوقف شبكة الري ودمار النباتات والنخيل. وتعتبر مزرعه جعيدان المتاخمة لحقول النفط فى البرقان من المزارع النموذجية لاحتوائها على مجموعه كبيره من النباتات المعمرة واشجار الفاكهة وقد تحولت المزرعه التى تم تدميرها تماما اثناء العمليات العسكرية الى منطقة جرداء تغطيها طبقة كثيفه من الرواسب النفطية. وقد ادى تدمير هذه المناطق الزراعيه الى اختفاء مصدر ترويحى هام لمواطنى الكويت.

تقييم الاضرار الاقتصادية لانهايار المرافق الترويحية

- دراسة الاثار الاقتصادية لندرة مرافق الترويح ولجوء المواطنين الى السياحه الخارجيه كوسيلة بديله للترويح.

- تقييم الاثار النفسية والصحية لعدم توفر الخدمات الترفيهيه وتأثير ذلك على العلاقات الاسرية وانتشار الانسحاب الاجتماعى.

- دراسة التغيرات الايكولوجية للبيئة النباتية واحتمال انقراض بعض انواع النباتات النادره او تلك التى كان يتم استغلالها اقتصاديا.

- تقييم التغيرات فى السلوك الاجتماعى لافراد نتيجة للحرمان الترفيهى والانعكسات السلبية فى قطاعات الشباب والقوى العاملة .

اقترح مشروع مشترك لتقييم المردود الاقتصادي والاجتماعى للتدهور البيئى الناجم عن حرب الخليج

الخلفية

ادت الحرب الى توقف برامج التنمية فى الكويت والى تركيز الجهود فى المرحلة الحالية لاعادة تأهيل المرافق والخدمات وتشغيل المنشآت الانتاجية. وتقدر الخسائر الاقتصادية المباشرة بحوالى ١٥ - ٢٠ بليون دولار نتيجة لاضرار البنية الاساسية وقطاعات المال والاسكان والمواصلات والاتصالات وتخریب قطاع النفط ومنشآت الانتاج الصناعى. ولا يوجد حتى الآن خطة محددة لتقييم المردود الاقتصادى للتدهور البيئى وتدنى الاوضاع الصحية والتأثير السلبى على السلوك الاجتماعى والنظم الايكولوجية فى الكويت ومن المتوقع ان الكلفة غير المباشرة لاعادة تأهيل البيئة وتأمين الظروف الصحية والاجتماعية وحماية المصادر الطبيعية سوف تفوق الكلفة الاجمالية للعمليات الحربية ولتعويض الخسائر المباشرة للحرب.

اهداف المشروع

١ - وضع الاسس المنهجية لدراسات تقييم الكلفة للخسائر الناجمه عن التدهور البيئى وتدنى الظروف المعيشية للمواطنين ووسائل تقدير الاستثمارات اللازمة لاعادة التأهيل فى المجالات البيئية والاجتماعية.

٢ - اعداد مردود اقتصادى واجتماعى لتدهور الاوضاع الصحية والنفسية وتلوث التربة ومصادر المياه والجو والبيئة البحرية والتأثيرات السلبية لتدنى خدمات المرافق البيئية والسكنية والترويحية المتاحة للمواطنين على ان يشمل التقييم التأثيرات المحققة فى المدى القريب والمتوقعة فى المدى البعيد.

٣ - اعداد نماذج اقتصادية للاسترشاد بها فى تقدير كلفة الخسائر البيئية غير المباشرة بسبب العمليات العسكرية والنزاعات المسلحة فى الدول النامية.

مراحل المشروع

اولا :- المرحلة التمهيدية (٦ شهور)

اعداد الاسس المنهجية لدراسات تقييم كلفة الخسائر البيئية والاجتماعية

ويقترح ان تشارك مجموعة عمل من المستشارين الاقليميين لاسكوا فى مجالات (الاسكان وتخطيط التنمية والزراعة والموازنه المالية) وخبراء من حكومة الكويت فى مجالات (الصحة والتخطيط والبيئة) فى اعداد الاسس المنهجية لدراسات التقييم الاقتصادى والاسترشاد فى ذلك بالدراسات السابقة وامكانية الاستعانة بخبراء عالميين فى المجالات ذات العلاقة. وتمثل هذه المرحلة التمهيدية العنصر الاساسى للمشروع حيث لا تتوفر حاليا اسس منهجية متكاملة لتقييم المردود الاقتصادى للاثار غير المباشرة للتدهور البيئى.

شانيا:- مرحلة اعداد تقديرات الكلفة (١٢ شهر)

تتم فى هذه المرحلة الاسترشاد بنتائج دراسات الرصد البيئى والصحى فى الكويت والتي يتم تنفيذها حاليا بالجهود الوطنية (ادارة حماية البيئة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة) او من خلال برنامج عمل التأهيل البيئى الذى تظلع بتنفيذه منظمات الامم المتحدة بالتعاون مع المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية مع الاستفادة من نتائج الدراسات الايكولوجية ودراسات تقييم الاثار الصحية التى يتم تنفيذها فى اطار برامج التعاون الدولى بين الكويت والدول الصناعية.

ويقترح ان يتم تنسيق تنفيذ هذه المرحلة مع الهيئة العليا للتعويضات والتي اسند اليها تقييم التعويضات الناجمه عن خسائر الحرب.

على ان تتم دراسات تقدير الكلفة فى اطار الاسس المنهجية المعده فى المرحلة التمهيدية واحتمال ادخال بعض التعديلات عليها فى ضوء نتائج الرصد او لظهور عوامل جديدة يجب ادراجها فى عناصر تقدير الكلفة.

ويقترح ان تقوم ادارة حماية البيئة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بتنفيذ هذه المرحلة والاستعانه بالخبره الاستشارية للخبراء الاقتصاديين والفنيين بالاسكوا طبقا لاحتياجات الدراسات.

ثالثا:- مرحلة اعداد المردود الاقتصادى للتدهور البيئى الناجم عن الحرب (١٢ شهر)

يتم في هذه المرحلة اعداد دراسة متكاملة عن المردود الاقتصادي والاجتماعى للتدهور البيئى مع التركيز على تقييم التأثيرات المتوقعه فى المدى البعيد ومدى انعكاسها على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت. ويقترح ان تظطلع الاسكوا بتنفيذ هذه المرحلة وان تسترشد فى ذلك بنتائج وتقديرات الكلفة ودراسات تقييم التغيرات فى التركيبة السكانية والاوزاع الاجتماعية للمواطنين والتى سيتم تنفيذها بواسطة المنظمات المتخصصة للامم المتحدة. ومن الضرورى ان يضم فريق العمل خبراء وطنيون فى مجالات الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والاستعانة بخبراتهم فى اعداد الدراسات المتكاملة.

رابعاً:- مرحلة اعداد النماذج الاقتصادية لتقدير كلفة الخسائر البيئية نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة (٦ شهور)

يتم فى هذه المرحلة اعداد نماذج اقتصادية لدراسات تقدير كلفة الخسائر غير المباشرة فى ضوء التجربة العملية لحرب الكويت وسوف تتيح هذه النماذج اجراء تقييم واقعى للكلفة الاقتصادية الناجمة عن التدهور البيئى والصحى والاجتماعى فى مناطق الحروب.

تنفيذ المشروع

- | | |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> - الاسكوا - ادارة حماية البيئة بدولة الكويت | <p>الجهات المتعاونه</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - وزارة التخطيط بالكويت - الهيئة العليا للتعويضات بالكويت - معهد التخطيط العربى - المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية - معهد الكويت للابحاث العلمية - برنامج الامم المتحدة للبيئة | <p>الجهات المشاركة</p> |

(دولار امريكى)		الميزانية التقديرية	
حكومة الكويت	الاسكوا	المرحلة الاولى	
١٥,٠٠٠ (٣ ش)	٢٤,٠٠٠ (*ش ٣)	- خدمات استشارية	
٨,٠٠٠		- مواصلات ومصاريف محلية	
		المرحلة الثانية	
٤٥,٠٠٠ (٩ ش)	١٦,٠٠٠ (٢ ش)	- خدمات استشارية	
١٠,٠٠٠		- مصروفات محلية وسكرتارية	
		المرحلة الثالثة	
١٥,٠٠٠ (٣ ش)	٤٨,٠٠ (٦ ش)	- خدمات استشارية	
١٥,٠٠٠ (١ ش)	١٥,٠٠٠ (١ ش)	- خبره استشارية دولية	
٥,٠٠٠	٨,٠٠٠	- مصروفات عامة وسكرتارية	
		المرحلة الرابعة	
---	٣٢,٠٠٠ (٤ ش)	- اعداد فنى للنماذج	
---	٤,٠٠٠	الاقتصادية	
<hr/>	<hr/>	- مصروفات عامة وسكرتارية	
١١٣,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	المجموع	

التكلفة الكلية ٢٦٠,٠٠٠ دولار امريكى

* ش : شهر عمل

ملحق (١)

زيارات لبعض مواقع التدمير البيئي

١ - زياده منطقة حقول البرقان (شركة نفط الكويت)

تم تفجير ابار النفط قبل بدء الهجوم البرى للحلفاء بفتره قصيره وقد انطفتت او خبت جميع الابار المشتعلة وتتجو الابار ذاتيا عندما يكون احتراق النفط اسرع من تجدهه فى طبقات النفط المحيطة بالبئر واعتمد الاطفاء على ضخ كميات هائلة من مياه الخليج تحت ضغط عالى الى فوهة الابار المشتعلة مما يؤدي لتكون مزيج غير قابل للاحتراق الكامل واطفاء اللهب وحيث انه لا يمكن للبئر الخابية ان تستخدم ثانية فانه يجرى حاليا حفر ابار جديده فى حقول البرقان. وفى جميع مواقع الحقول بنيت سدود ترابية فى عرض الاودية لتكوين بحيرات لتخزين مزيج النفط والماء من مواقع الابار والذى تم سحبه الى البحيرات الصناعية ونظرا لارتفاع درجة الحرارة تتبخر المكونات الخفيفة للنفط مما يسبب تساعد روائح نفطية مركزه وهو ما يشكل اضافة لمشاكل تلوث الهواء بالمنطقة ويجرى حاليا دراسة مقترحات لحرث أو تثليم طبقة النفط المترسبة بعد التبخير وذلك لمزج هذه الطبقة مع التربة والرمال دون السطحية. الا انه من المعتقد ان مشكلة تلوث الارض بالنفط سوف تمثل احد المخاطر البيئية الحاده فى الكويت وتتراوح تقديرات اعادة تأهيل التربة بين ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون دولار. ويتعين اجراء دراسات لرصد المخاطر الصحية للتعرض المهني للعاملين فى حقول النفط نظرا لانتشار التلوث النفطي فى المنطقة.

٢ - زيارة لمزرعه جعيدان

تعتبر المزرعه من اهم مزارع الكويت النموذجية والتي لحق بها دمار كامل نتيجة للتخريب المتعمد من جانب القوات العسكرية بالاضافة الى تساقط النفط من الحرائق المشتعلة فى المناطق المتاخمه او تسربه على سطح التربة. ويعتقد ان اوضاع التلوث بالمزرعه لن تسمح باعادة تأهيلها بصورة منتجة. وتتم حاليا محاولات لتوفير الظروف المناسبة للنبات ولا يتوقع ان يسفر ذلك عن نتائج ملحوظه فى المدى القريب.

٣ - زياره المنطقة الصناعية فى الشعيبه

لحق التخريب باغلب المنشآت الصناعية فى الشعيبه وقد توقفت عن العمل منشآت تكرير النفط والبتروكيماويات وصناعات الكيماويات

والصناعات الثانوية والمنشآت الرئيسية التي اعيد تأهيلها هي مصنع انتاج اليوريا (ويعمل بنصف طاقته الانتاجية) وقد خربت تماما وحدة استعادة اليوريا من المياه الصناعية كما يعمل مصنع انتاج الكلور والاسمنت ويتم اعادة تأهيل معامل تكرير النفط تدريجيا وفى زياره لمركز حماية البيئة والذي اعتبر فى فترة ما قبل الحرب احد المراكز العالمية المتقدمة لرصد التلوث الصناعى نظرا لتزويده باجهزة قياس التلوث الموقعيه والاجهزة المتقدمة لقياس اثار الملوثات العضوية والمعادن وقد اختلفت او خربت جميع اجهزة المختبرات ووحدات الحاسب الالى كما اختلفت الاجهزة الطبية ومعدات الصحة المهنية من مركز الطب الصناعى وعلى الرغم من المحاولات الجاده لاعادة تأهيل مراكز حماية البيئة والطب الصناعى فانه من المتوقع ان تستغرق فترة اعادة الاوضاع الطبيعية حوالى خمس سنوات وسوف يؤدي ذلك الى الحد من كفاءة الرصد والرقابة البيئية وقصور خدمات الطب الصناعى فى الشعبة فى المستقبل القريب.

٤ - زياره مختبرات ادارة حماية البيئة فى الشويخ

تم تدمير او نقل ثلثه من المختبرات المتنقله لرصد تلوث الهواء وزوارق البحوث البحرية وامتد التخريب الى بعض اجهزة ومعدات الرصد البيئى بالمختبرات الا انه امكن اعادة الاوضاع الطبيعية فى المختبرات ويجرى حاليا اعادة تشغيل الاجهزة المتقدمة لقياس اثار المعادن والملوثات العضوية السامة كما تم مد المختبرات ببعض الاجهزة المتقدمة والمختبرات المتنقلة من خلال برامج التعاون الدولى مع الولايات المتحدة والمانيا واليابان والنرويج.

٥ - زياره محطة العارضية لتنقية المجارى

تم اعادة تأهيل المحطة وتعمل حاليا بنصف طاقتها التصميمية ولا زال نقص قطع الغيار ونقص العمالة المتخصصة يشكلان عقبات هامة ولا تتم عمليات التهوية بكفاءة نظرا لنقص معدات دفع الهواء كما ان نقص قطع الغيار وعدم توفر الكلور قد ادى الايقاف تشغيل وحدة الكلوره النهائية مؤقتا. وقد اصبحت المختبرات باضرار بالغة مما اثر على كفاءة رقابة التشغيل. ومن المنتظر ان تقتصر عمليات اعادة التأهيل على ضمان التشغيل خلال السنوات الخمس القادمة حيث تقرر ايقاف العمل بالمحطة فى اطار الخطة طويلة المدى لتحديث مرافق الصرف الصحى.

٦ - زيارة محطة تحلية المياه بالشويخ

دمرت وحدة كربنة المياه وقد ادى ذلك لنقص الكربونات والبيكربونات فى مياه الشرب والتي كانت تعمل على ضبط الطعم ومنع الصدأ فى الشبكات ويتم حاليا انتاج المياه من المحطة بمعدل ١٨ مليون جالون يوميا بدون عملية الكربنة التي كانت تساعد على تحسين خواص المياه المحلاة.

ملحق (٢)
المقابلات مع المسؤولين

ادارة حماية البيئة - وزارة الصحة العامة
السيد / ابراهيم محمد هادى مدير الادارة
الدكتور / محمود يوسف نائيب مدير الادارة
الدكتور / مصطفى الدسوقي مستشار البيئة

المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية
الدكتور / عبد الرحمن العوضى الامين التنفيذى

منطقة الشعبة الصناعية
الكيميائية / شاهه الكندرى مدير مركز حماية البيئة
الدكتور / على الحويل مدير مركز الطب الصناعة

معهد الكويت للابحاث العلمية
الدكتور / ضارى العجمى مدير ادارة العلوم البيئية والارضية

وزارة الاشغال العامة
المهندس / حسين ملك مدير ادارة التنقية
السيد / جاسم الشطى مدير الرى والبيئة

جامعة الكويت
الدكتور / وسمية الحوطى كلية العلوم

وزارة الكهرباء والماء
الدكتور / عبد الله بو حسن مدير مركز تنمية مصادر المياه.

برنامج الامم المتحدة الانمائى
السيد / خالد فلبى الممثل المقيم بالانابة
السيدة / مياده حومد مساعد برامج

المراجع

- ١ - "الوضع البيئي بالكويت" مجلس حماية البيئة - دولة الكويت
نوفمبر ١٩٩١.
- ٢ - "The Environmental and Health Impact of the Kuwait Oil
Fires". Institute of Occupational Health, The University
of Birmingham, U.K. 1992.
- ٣ - "Kuwait". Report to the Secretary General on the Scope
and Nature of Damage Inflicted on the Kuwaiti
Infrastructure During the Iraqi Occupation. United
Nations Dept. of Pub. Inf. DD/1157-40831, Sept, 1991.
- ٤ - "Industrial Safety Requirements in Post-war Kuwait".
UNIDO, TF/KUW/91/02, Feb, 1992.
- ٥ - "Consolidated Rehabilitation Programme for the
Environment of the ROPME Region" OCA/PAC-UNEP, December,
1991.

